ما هي أهداف «إسرائيل» الفعلية من عملية رفح؟

شارل أبي نادر
كاتب ومحلل سياسي

بالرغم من وجود الكثير من الخلافات والانقسامات بين بعضهم البعض حول أغلب الملفات الأساسية الداخلية، وتحديدًا المرتبطة بالعدوان على غزّة، مثل ملف تبادل الأسرى أو ملف التعامل مع الجبهة الشمالية، يُجمع أغلب مسؤولي كيان الاحتلال النافذين منهم، وخاصة أعضاء حكومة الحرب، على ضرورة تنفيذ عملية هجوم واسعة على مدينة رفح، مدّعين أنها الوحيدة التي يمكن - لو انتصروا فيها - أن تعوض ما خسرته "إسرائيل" في طوفان الأقصى، وأنها قد تكون الفرصة الوحيدة المتبقية لهم كي يحققوا، ولو جزئيًا، الأهداف الرئيسة من عدوانهم على غزّة.

صحيح أن "إسرائيل" تلقى - في الظاهر - معارضة شديدة من الإدارة الامبريكة وتحديدًا من الرئيس الأميركي جو بايدن، فيما خص العملية وإطلاق نتنياهو لها قبل حصوله على موافقة مسبقة من هذه الإدارة، الأمر الذي نتج عنه اتّخاذ الأخيرة قرارًا غير مسبوق في تاريخ العلاقات بين الطرفين بوقف شحنة أسلحة أميركية أساسية للمعارك التي يخوضها الكيان حاليًا في غزّة أو على جبهته الشمالية مع حزب الله، ولكن، دائمًا كانت مصلحة "إسرائيل" العليا وأمنها وحمايتها، بالنسبة للإدارات الأميركية المتعاقبة أو المختلفة بين ديمقراطيين وجمهوريين، فوق كلّ اعتبار وحجر أساسي من مداميك الأمن القوميّ الأميركي. وانطلاقًا من هذا، لا يمكن فهم التباين الحالي في الموقف بين واشنطن وبين "تل أبيب" حول عملية الأخيرة في رفح، إلا أنها تبادل أدوار ومناورة مستترة، تخفي وراءها جملة من الأهداف والمعطيات، يمكن الإشارة إليها كالتالي:

أولاً، لناحية وقف شحنة الأسلحة الأميركية لـ"إسرائيل"، والتي ادعت واشنطن أنها أوقفتها مؤخرًا، والتي تتضمن ١٨٠٠ قنبلة زنة ألفي رطل، و ١٧٠٠ قنبلة زنة ٥٠٠ رطل، بالإضافة إلى ٦٥٠٠ قذيفة قادرة على تحويل القنابل غير الموجهة - القنابل الغبية - إلى قنابل دقيقة التوجيه، فإن "إسرائيل" حتمًا، تمتلك حاليًا عددًا كافيًا من هذه الذخائر، ومن المفترض أنها لم تترك مخازنها فارغة منها في هذا التوقيت الحساس من معركتها، كما أنها لن تكون مستاءة كثيرًا لو بقيت أغلب قنابلها المدمرة غبية أو غير ذكية، كونها لا تهتم عمليًا لنوع أو لحجم الإصابات الكارثية لهذه القنابل، وهي، عمليًا، تملك الكثير من الخيارات البديلة الأخرى مثل قذائف دبابات الميركافا، والتي كانت واشنطن قد سلمتها كميات ضخمة منها مؤخرًا، في الصفقة المشتركة الأخيرة، مع صفقة الأسلحة التي وافق الكونغرس على تسليمها لأوكرانيا.

دائمًا كانت مصلحة «إسرائيل» العليا وأمنها وحمايتها، بالنسبة للإدارات الأميركية المتعاقبة أو المختلفة بين ديمقراطيين وجمهوريين، فوق كلّ اعتبار وحجر أساسي من مداميك الأمن القوميّ الأميركي

ثانياً، وفيما خص ما نفذته "إسرائيل" حتّى الآن ميدانيًا في رفح، يمكن القول إن ما حققته لناحية سيطرتها على معبر رفح، يعتبر كافيًا كي تكمل حصارها على كامل القطاع، الأمر الذي يؤمن لها مساحة واسعة من نقاط الضغط، قادرة على استثمارها، في حال سلكت التسوية مع حماس، أو في حال تعثرت وتوقفت. أيضًا، ولناحية سيطرة "إسرائيل" على معبر رفح من الجهة الفلسطينية، وثباتها لاحقًا على هذه السيطرة، فإن هذا الأمر سوف يعطيها، مستقبلًا، تأثيرات غير بسيطة على التحكم بتركيب المنظومة الإدارية والأمنية للقطاع بعد انتهاء الأعمال القتالية، وهذا الأمر سيكون متاحًا لها أيضًا، وبنسبة غير بسيطة، حتّى في حال سلمت المعبر لشركة أمنية أميركية، حسب ما يتم تداوله في بعض المصادر.

في البعد العسكري للعملية في رفح، فإن كلّ المعطيات تدل على أن مستوى المواجهة بين وحدات العدوّ وبين المقاومة الفلسطينية بمختلف فصائلها، لن يكون مختلفًا عن مستوى المواجهة سابقًا أو حاليًا في شمال القطاع أو في وسطه أو في خان يونس، ومن المفترض أن الاحتلال يفهم فعليًا هذا الأمر وهو مقتنع به، وبالتالي، هو لن يجد في ذهابه بعيدًا في العملية حتّى العمق، أي أفق عسكري يحقق له أهدافه التي وضعها أساسًا للعملية منذ الثامن من أكتوبر الماضي.

من هنا، وحيث يجد "الإسرائيلي" أنه لن يستطيع مواجهة التداعيات الإنسانية للاشتباك الواسع في رفح بوجود هذا العدد الضخم من النازحين الفلسطينيين، وحيث يجد أيضًا عدم وجود جدوى عسكرية من إكمال عمليته في رفح حتّى النهاية، فإنه انطلاقًا من كلّ ذلك، خلق هذا التباين الخادع مع الرئيس بايدن، من جهة ليساهم في تبرئة جانب الأخير أمام الداخل الأميركي وتحديدًا أمام الناخب الأميركي، ومن جهة أخرى لكي يقايض مع الجميع، بين إكمال مجازره في رفح حتّى النهاية أو بقائه مسيطرًا على معبر رفح، وعمليًا بما معناه إكماله الحصار على القطاع، ومن جهة أخرى إكمال مسار التسوية والتبادل، تقريبًا حسب الشروط والبنود التي تضمنها اقتراح الوسطاء الأخير، والتي لم تكن أساسًا بعيدة عن موافقته، والتي، عمليًا، وافقت عليها حماس مؤخرًا.

عين العدوّ على التهجير وعين المقاومة على الميدان

إيهاب شلوقي
كاتب ومحلل سياسي

لا شك أن إقدام العدوّ "الإسرائيلي" على احتلال الجانب الفلسطيني من معبر رفح تم بمباركة أميركية معلنة، حيث لم تعترض أميركا أو تطالب بشيء إلا الحرص على إعادة فتح المعبر لدخول المساعدات في استمرار لسياسة النفاق والتظاهر بالحرص على الأبعاد الإنسانية وحقوق الإنسان. هنا ومع هذا الاحتلال المخالف لاتفاقيات المعابر بل والبنود (المعلنة) لكامب ديفيد ومعاهدة السلام، فإن هناك عدة محاذير ينبغي الالتفات إليها:

١ - حرص العدوّ على احتلال المعبر يعني الحرص على تكريس السيطرة على مستقبل غزّة، وأن أية حلول تفاوضية لاحقة ستكون بمثابة تنازل منه ولن تتم الإدارة سوى بشروطه ووفقًا لأجندته.

٢ - الصمت المصري على هذا الانتهاك رغم تحذيرات مصر السابقة وما تم ترويجه إعلاميًا من تحركات مصرية غير مسبوقة، ثمّ تراجع الاعلام عن التصعيد والدعوة للتعقل، هو شيء مريب ومخجل ويشي بأن السيطرة "الإسرائيلية" الكاملة على محور صلاح الدين "فيلادلفيا" ستمر مرور الكرام دون اتّخاذ موقف مصري، خاصة وأن التقارير تفيد بأن قوات العدوّ سيطرت على مساحة ٣,٥ كيلومترات من شريط محور فيلادلفيا حتّى الآن. والأخطر هنا، هو أن مصر وضعت خطًّا احمر بخصوص التهجير، فما المانع من أن تصمت أيضًا عند حدوث تهجير إلى سيناء وقد صمتت حاليًا على خط أحمر شبيه؟

٣ - تعجل نتنياهو في دعوة الإمارات للمشاركة في إدارة مدنية لقطاع غزّة، وهو ما استدعى رفضًا إماراتيًا بدعوى أن نتنياهو لا صفة له، كشف جانبًا من خطط نتنياهو وخطط أميركا والتي قالت إنها تتواصل مع العديد من الحلفاء لإعادة الإعمار والنظر في مستقبل غزّة. وهنا ينبغي العودة للتذكير بوثيقة نتنياهو التي قدمها في بدايات الحرب لمجلس الحرب الصهيوني والتي تضمنت خططًا لإدارة القطاع وإعادة هندسته بمساعدة دول عربية لها خبرة وباع طويل في القضاء على التطرّف مثل السعودية والإمارات والاستعانة بجهودها في بناء المساجد وتنقية الخطاب الديني فيها.

٤ - رفض أدوار للسلطة الفلسطينية ليس اعتراضًا على السلطة أو تشكيكًا بولائها للعدو أو خوفًا من تمردها على التنسيق الأمني على غرار الضفّة، ولكن للحيلولة دون أي ربط بين غزّة والضفّة، أي الحيلولة دون وجود أية صورة لدولة فلسطينية.

٥ - تمزيق المندوب الصهيوني بالأمم المتحدة لميثاق المنظمة علنًا وأمام الأعضاء والكاميرات يكشف مدى الاستهانة الصهيونية بالقانون الدولي والمؤسسات الأممية، ويكشف جوهر وحقيقة النوايا الصهيونية بشأن أي اعتراف بدولة فلسطينية، رغم أن موافقة الجمعية العامة على انضمام فلسطين للأمم المتحدة في غالبه هو اعتراف بدولة منقوصة السيادة وبدولة تمثلها سلطة على غرار السلطة الراهنة المفرطة. وهنا ينبغي تأمل الحقائق الناصعة التي أصبحت معلنة، رغم أن المقاومة ومحورها يعرفانها منذ زمن بعيد، وعلى رأسها أن المشروع الصهيوني التوسعي لا يعبأ بالمتخاذلين ولا يوجد في قاموسه مصطلح للسلام، وإنما الاستسلام فقط، وأن الحقوق لن تعود إلا بالمقاومة.

سقطت ذرائع السلام والتسويات، وسقطت بنود اتفاقيات السلام، وسقطت ورقة التنديد والشجب والتلويح بالتهديدات المستقبلية للأنظمة عند اختراق الخطوط الحمر، حيث انتهك العدوّ خطوط الأنظمة الحمراء ولم تفعل شيئًا. والمراقب لممارسات العدوّ في رفح يلمح خططًا حقيقية للتهجير، حيث لا يتطلب التهجير سياسة للأرض المحروقة وقنابل أميركية تدعي أميركا أنها أوقفت إرسالها رغم أن السبب الحقيقي لتعطيل الشحنة، يكمن في نقص الذخائر والظرف الانتخابي لبايدن الذي فقد كامل شرعيته أمام الطلاب والشرفاء من شعبه. كما لا يتطلب التهجير سوى قصف عشوائي على جميع المناطق، بحيث لا تبقى هناك منطقة آمنة، وكذلك احتلال المعابر وإحكام الحصار، حتى لا يجد المواطن الفلسطيني أي مقوم من مقومات الحياة المتمثلة في الغذاء والدواء والأمن.

يبدو أن خطط التهجير تنفذ على الأرض في ظلّ صمت عربي ومصري قد يكتفي بالالتزام بالقانون الدولي في استقبال اللاجئين والتنديد بممارسات "إسرائيل". لكن على الجانب الآخر المضيء من الصورة، يظهر محور المقاومة وفاءه بعدم ترك غزّة والمقاومة فريسة، وعنوان الساعة هو مقولة سيد المقاومة، السيد نصر الله، وهي: العين على الميدان.

لا يتطلب التهجير سوى قصف عشوائي على جميع المناطق، بحيث لا تصبح هناك منطقة امنة، حتى لا يجد المواطن الفلسطيني أي مقوم من مقومات الحياة المتمثلة في الغذاء والدواء والأمن

التحليل الإخباري

غزّة تسلب أميركا هيبتها.. وتغرقها في بحر التناقضات

اسماعيل المحاقري
كاتب ومحلل سياسي

لا جديد في تطوّرات العدوان على غزّة. آلة القتل الصهيونية مستمرة والمواقف الأميركية الداعمة لجرائم حرب الإبادة الجماعية على حالها، والحديث عن خلافات بين الرئيس الأميركي جو بايدن ورئيس حكومة العدوّ بنيامين نتنياهو والترويج لوقف تصدير الأسلحة الأميركية إلى الكيان الصهيوني مزاعم كاذبة، وليست سوى محاولات لذر الرماد في العيون لإخفاء حقيقة الانحياز الأميركي المطلق لهذا الكيان والمشاركة المباشرة في قتل الشعب الفلسطيني وتهجيره، وبالتالي الحد من السخط المتنامي من سياسة البيت الأبيض داخل الولايات المتحدة وخارجها.

في آخر تصريحاته يقول بايدن إن وقف إطلاق النار في غزّة مرهون بإطلاق حماس سراح المحتجزين في القطاع. أعراض الزهايمر التي يعانيها بايدن ليست السبب وراء تبنيه هذه المواقف غير الواقعية من جديد، وهو الذي حذر من كارثة إنسانية في حال اجتياح رفح وتهجير الغزيين، لكنّها السياسة الأميركية التي تغرق في بحور من التناقضات، ويسقط معها زيف الشعارات الإنسانية وعناوين حرية الرأي والتعبير.

على المسار الملتوي ذاته، يسير وزير الخارجية الأميركي انطوني بلينكن الذي أقر مجدّدًا بسقوط أعداد كبيرة من المدنيين الفلسطينيين في معرض تحذيره من الفوضى في حال اجتياح رفح من دون تحقيق أوهام القضاء على حماس. ولن يكون مستغربًا أن يخرج أي من المسؤولين الأميركيين لينكر سقوط ضحايا مدنيين، وتقديم شهادة لجيش العدوّ بعدم ارتكابه انتهاكات ضدّ القانون الدولي والإنساني في غزّة، وقد زعموا ذلك وروجوه. والاصطفاف الأميركي مع كيان العدوّ واضح للجميع، مشاركة مباشرة في العدوان على الشعب الفلسطيني بالمال والسلاح وأعمال ومهام عسكرية متعددة في البر والجو والبحر. وفي الوقت نفسه؛ دعم سياسي لمنع المحاسبة وإتاحة المزيد من الوقت لجيش العدوّ لاستكمال عمليات القتل والتدمير والإبادة في القطاع، مع التمسك بجلباب الحياد والتعامل بصفة وسيط عبر قنوات شتّى. وأن المواقف المتناقضة للإدارة الأميركية بشأن غزّة لا حصر لها، ويكفي استخدام الفيتو لتعطيل كلّ محاولات إصدار قرارات وقف إطلاق النار لدواع إنسانية. وفي الحقيقة أن أميركا لو أرادت وقف العدوان الصهيوني في غزّة لفعلت ذلك، فمن دون دعمها ودعم الغرب الكافر لا يمكن لجيش العدوّ مواصلة عدوانه على الشعب الفلسطيني وخوضه حربًا متعددة الجبهات، كما لا يمكن لاقتصاده أن يصمد في وجه تداعيات "طوفان الأقصى" وامتداداته.

وأن كل متابع أو مراقب، يعلم كيف يتحرك البيت الأبيض بعدائية ضدّ القضية الفلسطينية، ويتعامل بشكل متناقض مع استحقاقات وقف إطلاق النار وإدخال المساعدات الإنسانية. فمنذ بداية الحرب تخوض واشنطن مواجهات مباشرة لحماية أمن الكيان واقتصاده في البحر، وتمارس ضغوطًا وابتزازات ضدّ الأنظمة العربية والإسلامية لثنيها عن دعم غزّة وإسنادها؛ بل المشاركة في حماية الكيان وتوفير سلاسل الإمدادات الغذائية لقطعان مستوطنيه، وهو واقع بحكم الموقف والمصالح المشتركة.